

تونس: حرت في الرمال؟

كلياً، تجاوز الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات. فهو فعل اجتماعي وجماعي بامتياز، وكل الذين يرفضون رؤية ذلك من هذه الزاوية يواصلون حرت الرمال».

«حرت الرمال»! عبارة قد تختصر نقاشات عدة قائمة حالياً، في وقت تتصاعد فيه الاحتجاجات في محافظة تطاوين الجنوبية، وقد أدت أمس إلى مقتل محتج، وشهدت إطلاق قنابل الغاز من قبل قوات الأمن، وفق ما قال الإعلام الحلي. ويأتي هذا التصاعد في حركة الاحتجاج بعد أيام من قول الرئيس التونسي إنه قد يلجأ إلى الجيش للتهنئة (وصف البعض ذلك بأنه «بيان رقم 1» من قبل الرئاسة، لكن للإشارة فإن هؤلاء يدورون في فلك شخصية سياسية كانت قريبة من السبسي، وهي توسّع نفوذها الآن بالاعتماد على المساندة من دولة الإمارات وغيرها).

السبسي نفسه بدأ يفقد السلطة تدريجاً: أولاً ضمن «نداء تونس» الذي أسسه قبل نحو خمس سنوات وكرسه أداة لاكتساب الحكم (يُعد دور نجله إحدى أبرز أزمات الحزب، فهو يبدو من بعيد كمن يريد إعادة تجربة جمال مبارك في مصر)، وثانياً إن الرئاسة لم تعد قادرة على إنتاج نموذج حكم شبيه بما كانت عليه تونس ما قبل 2011، أو بالأحرى إن السبسي لم يلق في قصر قرطاج الرئاسي الذي دخله عام 2014 كنتيجة لدعمه من قبل «ماكينة النظام السابق» وبفعل التوافق الثنائي الذي توصل إليه مع زعيم «النهضة» راشد الغنوشي، السلطة التي كانت فيه في ما قبل 2011، خاصة بعدما أسهمت عوامل عدة في تعرية خصوصيات «دولة الاستقلال» وآليات حكمها حتى «عام الثورة».

وفي ظل ما يشهده حزب الباجي قائد السبسي (النداء) من تمزقات داخلية وانشقاقات، فإن «النهضة» من جهتها، تواصل تمددها الأفقي في البلاد وفي المجتمع، بصورة تماثل تمدد أحزاب عقائدية (خاصة إسلامية)، عبر المؤسسات والسلطة العقائدية. (إضافة إلى ذلك، فإن الشبكات الإقليمية للحركة تسجل تطوراً وتوسعاً كبيرين، يصل البعض إلى الحكم عليه بأنه بات «أضخم» من شبكات الدولة!). وقد يُسهم هذا الواقع في تحقيق «حلم» زعيم «النهضة» راشد الغنوشي، بتبوء الرئاسة التونسية قريباً، على الرغم من العوائق أمام ذلك.

ويبدو أن السبسي يضعف إلى درجة أنه أصبح يمكن رئيسة هيئة حكومية أن توجه صفة سياسية إليه. ووفق البعض، فإن هذا ما فعلته رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة سهام بن سدرين، يوم الجمعة الماضي، حين واجهت مساعي السبسي في ما يخص «مشروع المصالحة» من خلال بث هيئتها على التلفزيون الرسمي شهادة مصورة لعماد الطرابلسي، ابن شقيق ليلى الطرابلسي زوجة بن علي الثانية وأحد رموز فساد الحقبة السابقة، بشأن تغلغل الفساد في النظام السابق، وقد أثار ذلك ضجة عارمة، فيما قال موظف كبير سابق في الدولة التونسية: «إنها ضربة قمار ناجحة قامت بها بن سدرين ضد مشروع السبسي». وتأكيداً لذلك، قالت رئاسة الحكومة أمس، إن وزير العدل قرر «بإذن من رئيس الحكومة يوسف الشاهد، إشعار النيابة العمومية بفتح تحقيق في ملاحظات وظروف تصريحات عماد الطرابلسي».

هذه الصورة (القائمة في أجزاء منها)، التي تشجّع البعض على إعلان صراحة «الحنين إلى زمن بن علي» (تجد ذلك حتى عند بعض الموظفين العموميين)، تخترقها عوامل تفاؤل عدة، فيوم الأحد مثلاً، نجح شباب كان في الصفوف الأولى «لثورة 2011» في اكتساح انتخابات نقابة الصحفيين، برغم كل الضغوط والحروب التي واجهوها... وهذا - وحده - كفيل ببعث الأمل من جديد.

سياسية» أصلاً. على سبيل المثال، إن حركة «مانيش مسامح» الرفضة «مشروع قانون المصالحة» الذي يطرحه الرئيس الباجي قائد السبسي لإعادة دمج المنتفذين السابقين (لا بل التطبيع معهم برغم كل التبريرات المقدّمة)، تلقي الضوء على الحالة الهامشية التي باتت تعيشها أحزاب عريقة (على الرغم من أن نص مشروع المصالحة مع تلك الشخصيات يوجب قراءة تقنية له، لكنّ متابعاً يقول إنّ السبسي يردّ اللّين لهؤلاء، بعدما ساندوه في انتخابات 2014).

«الأحزاب تتعري» بتعبير بعض الفاعلين، في وقت أنّ تسميات الأحزاب الجديدة ما زالت تغرق في الأدلجة وفي إيهام الناس بالمشاريع، وفي محاولة إيهامهم بأنّ مجرد تغيير الواجهة (الفيتريّة) من شأنه تغيير أوضاع البلاد! وقد تبدو صورة الأحزاب أوضح حين يكون

بينما يستشري الفساد فإنّ ضعف الأحزاب يعزز اهتراء الواقع السياسي



تلقي حركة «مانيش مسامح» الضوء على الحالة الهامشية التي باتت تعيشها أحزاب عريقة (الناضول)

الحديث عن الحركات الاحتجاجية والمطلبية المتواصلة في مختلف المناطق، خاصة أنه يصعب على الأحزاب تكريس سيطرتها ضمن هذه التحركات. وبصورة مثيرة للاهتمام، قد تلقي تلك التحركات الضوء أيضاً على أنّ العاصمة السياسية (تونس) لم تعد تحتكر بصورة كبيرة صوغ الأطر السياسية للحياة العامة. ومن هنا قد يمكن القول إنّ التحركات الاحتجاجية والمطلبية باتت، بصورة ما، تُحاصر تقاسم السلطة السياسية القائم رهنأ. «المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» يشير في تقريره لشهر نيسان/أفريل الماضي إلى أنّ «من بين الأحداث المهمة التي برزت بنحو جلي خلال هذا الشهر، كان تطور الاحتجاجات الاجتماعية في المناطق الداخلية... (وبسبب) الأوضاع الاجتماعية التي هي في حالة اهتراء شامل، فيكفي أي سبب - ولو كان واهياً - أن يفجر الغضب ويحوّله إلى حالة احتقان فاحتجاج ضمنى واحتجاج ميداني، ومن ثم إلى اعتصامات وغلقت طرقات وعنف ومواجهات مع الأمن، لينتهي الأمر إلى شكل من أشكال العصيان المدني». ويشرح التقرير أنّ «الاحتجاج في هذه المناطق (الداخلية) كان فعلاً

محمود مروة

تشهد تونس تبدلات كثيرة، مقارنة بما كانت عليه في الأعوام التالية لـ«ثورة 2011»، وبالأخص مقارنة بما كانت عليه في عام 2013 الذي يُعدّ مفصلياً؛ إذ شهد أشدّ أزمة سياسية كان من شأنها إطاحة المرحلة الانتقالية من نظام بن علي وحكمه، باتجاه التأسيس لنظام سياسي ديموقراطي. وقد تُصنّف التبدلات بأنها سلبية، خاصة في ظل تزايد مؤشرات الانكفاء العام عن الاهتمام بالشأن السياسي والغرق أكثر في مسائل الحياة اليومية بالنظر إلى الوضع الاقتصادي ذي المؤشرات السلبية.

ومن باب محاولة قراءة المشهد التونسي، فلعله بات من البديهي الافتراض أنّ انتخابات 2014، بشقيها التشريعي والرئاسي، لم تُنه، ولو رمزياً، المرحلة الانتقالية كما كان مأمولاً، بل زادت من عقباتها ووضعت عراقيل إضافية أمامها. ويبدو ذلك واضحاً في تقرير «مجموعة الأزمات الدولية» الأخير، إذ يقول في بدايته: «إنّ التوافق السياسي الذي جرى التوصل إليه بعد انتخابات 2014، نجح في إيجاد استقرار للمشهد السياسي التونسي، لكنه بدأ يبلغ حدوده» في الوقت الراهن. ويضيف التقرير في مقدمته: «إذا كانت مبادئ المجتمع الدولي لتونس، لا تتراجع، في وقت يطغى فيه هدوء نسبي على البلاد برغم من السياقين الإقليمي والدولي غير المشجعين، فإنّ الشعور بغموض المشهد السياسي أصبح ينتشر أكثر فأكثر».

إشارتنا التقرير تدفع بداية إلى طرح فرضية أخرى تقوم على فكرة أنّ انتخابات 2014 جرت في إطار ديموقراطي، لكنها في الأساس كانت تُعبّر عن صراعات بين أقطاب من زمن ما قبل 2011؛ كانت أقطاب تتنازع على مقدرات ماكينة «حزب التجمع» (حزب بن علي، المنحل)، على غرار «نداء تونس» الذي نجح زعيمه في حسم هذا الصراع، بينما كانت أطراف أخرى تسعى إلى تثبيت حضورها المجتمعي في مختلف أرجاء البلاد، على غرار «النهضة».

وفي نتيجة لهذه الانتخابات «غير الديموقراطية»، فلا أحد يحكم اليوم، والأسباب عدة: أولاً، ما يُسمى «الائتلاف الحاكم» يبدو أنه لا يدير إلا خلافاته الداخلية، خاصة في ظل التفكك المتواصل لـ«نداء تونس» الذي خرج فائزاً في استحقاق 2014؛ ثانياً صراعات «النفوذ الاقتصادي» لم تُحسم، وهي تُعبّر عن صراعات المنتفذين الاقتصاديين الكبار، إلى درجة أنه أصبح الحديث العام عن خلافات «مثلث مدن الساحل وصفاقس ومدن الداخل» عادياً في الشارع التونسي. حتى أنّ تفسير الإشكالات السياسية والاقتصادية يُحتزل لدى البعض بهذا المنظار.

ومن العوامل التي تسعّر احتقان صراعات النفوذ وتجعل الفساد متفشياً، أنه «منذ سقوط النظام الاستبدادي، كان الفاعلون الاقتصاديون يحاولون وضع أيديهم على مفاصل الإدارة، إذ يريدون تحقيق تعاون مع الموظفين الذين يشغلون مناصب مهمة، ما يمكنهم من التحكم في الحصول على القروض وعلى الصفقات ومساندة الشخصيات السياسية التي تتبنى هؤلاء الموظفين الإداريين. وهذا ما يفسر التوترات السياسية والاجتماعية أكثر من الانقسامات الأيديولوجية (ولا سيما بين الإسلاميين ومناهضيه) التي تعطي ذرائع لهذه التوترات أكثر مما تفسرها»، يقول تقرير «مجموعة الأزمات».

وبينما يتراد استشرء الفساد في المؤسسات وفي السياسة، فإنّ ما يعزز حالة اهتراء الواقع السياسي أنّ الأحزاب في مجملها (باستثناء «النهضة» نسبياً)، لم تعد تُعبّر عن الشارع، وهي بغالبيتها لم تعد تقدّم لهذا الشارع «عروضاً

وعلى الرغم من تسليط الضوء على هذه المحاكمة، إلا أنها واحدة من محاكمات عدة تشهدها مناطق عدة في تركيا، في ما وُصف بأنه أكبر إجراء قانوني في تاريخ البلاد الحديث. وكانت محكمة سنجان قد شهدت في شهر شباط الماضي افتتاح محاكمة 330 مشتبهاً فيه متهمين بالقتل أو محاولة القتل في ليلة الانقلاب الفاشل.

وفي سياق متصل، اعتقلت الشرطة التركية الأستاذة الجامعية نوريا جولمان والمدرس الابتدائي سميح أوكتشا، المضربين عن الطعام منذ أكثر من شهرين، احتجاجاً على فصلهما من العمل، في إطار الحملة التي أعقبت محاولة الانقلاب. وهذان المدرسان اللذان تدهورت صحتهما من جراء الإضراب، هما من بين أكثر من مئة ألف موظف حكومي أوقفتهم السلطات عن العمل أو فصلتهم، في الحملة التي أعقبت الانقلاب الفاشل.

وتجمع نحو 150 ألف شخص في أنقرة مع انشمار نبا اعتقال جولمان وأوزاكتشا، «دفاعاً عن حقوق العمال». وصدر عن منظمة العفو الدولية تقرير أكد أن فصل موظفي الدولة نفذ بطريقة تعسفية، وكان له تأثير كارثي على حياتهم. وأضاف التقرير الذي صدر أمس، أن «تقاعس السلطات عن تحديد معايير واضحة لعمليات الفصل أو تقديم أدلة على وقوع مخالفات تطعن في مزاعمها بأن جميع عمليات الفصل ضرورية لمكافحة الإرهاب».

في سياق منفصل، استدعت وزارة الخارجية التركية السفير الأميركي لدى أنقرة للاحتجاج على معاملة مسؤولين أمنيين أتراك في الولايات المتحدة خلال زيارة الرئيس رجب طيب إردوغان، الأسبوع الماضي، بعدما اندلع شجار بين محتجين وأفراد من الأمن التركي خارج مقر إقامة السفير التركي في واشنطن، ما دفع تركيا إلى إلقاء اللوم على متظاهرين قالت إنهم على صلة بحزب «العمال الكردستاني».

وكانت الشرطة التركية قد ذكرت أن 11 شخصاً أصيبوا، من بينهم ضابط من شرطة واشنطن، وأن شخصين اعتقلا، أحدهما على الأقل من المتظاهرين. وقالت واشنطن الأسبوع الماضي إنها عبرت عن «قلقها البالغ» لتركيا إزاء الواقعة. (الأخبار)

ما قبل ودل

ودعه المبعوث الدولي

إسماعيل ولد الشيخ أحمد إلى العاصمة صنعاء، أمس، في إطار جولة إقليمية لإحياء المشاورات المتعلّقة منذ أواخر العام الماضي، وإبرام «هدنة إنسانية» جديدة قبل شهر رمضان. وفي مطار صنعاء، حيث نجفم عدد من المتظاهرين احتجاجاً على زيارته، قال ولد الشيخ في تصريح صحافي إنه ينوي «مناقشة توفير ممر إنساني لميناء الحديدة ومنع مهاجمته». وتعليقاً على الزيارة، قال المتحدث باسم «أنصار الله»، محمد عبد السلام، إن «تعامل الأمم المتحدة مع القضية اليمنية بات يملك دعماً للدعوات ونسراً عليه». معتبراً أن «استمرار اللقاءات مع الأمم المتحدة بات جزءاً من العبث».

(الأخبار)